S

# الأمم المتحدة

UN HRDADV
MAR 2020
UN/SA COLLECTION

## مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/20529
17 March 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ موجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الموجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة ، والتي يحيل بها مذكرة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة من وزارة خارجية العراق إلى لجنة الصليب الاحمر الدولية ، بشأن أسرى الحرب وترد في الوثيقة S/20478 ، لي الشرف أن أوضح ما يلي .

لا يمكن لجمهورية إيران الإسلامية أن تؤكد بما فيه الكفاية على محنة ومعاناة أسرى الحرب والمدنيين الإيرانيين الذين مضى على أسرهم في العراق سنوات طويلة . ومنذ أن بدأت الحرب التي فرضت علينا فرضا ، اعتمدت جمهورية إيران الإسلامية ، استنادا إلى تعاليم الإسلام بعض التدابير التي تفوق بالتأكيد معايير اتفاقية جنيف ، وذلك لكي تخفف إلى أقصى قدر ممكن آلام العيش في الاسر عن أسرى الحرب العراقيين ، وتتضمن هذه التدابير ، في جملة أمور ، السماح للاسر بزيارة أسرى الحرب ، والقيام من جانب واحد بإعادة بعض فئات أسرى الحرب إلى وطنهم . وقد شرعت جمهورية إيران الإسلامية ، من جانب واحد ، في إعادة المرضى والجرحى من الاسرى العراقيين إلى وطنهم ، وهي ملتزمة بمواصلة هذه السياسة لاسباب إنسانية فقط .

وينبغي تذكير السلطات العراقية بأنها لو كانت جادة في المحادثات الرامية إلى التوصل إلى سلم دائم وعادل لقبلت الجدول الزمني الذي وضعه الامين العام لتنفيذ خطته الواردة في القرار ٥٩٨ . وتدرك السلطات العراقية ، في هذه الظروف ، أن عملية الإعادة الشاملة لاسرى الحرب إلى وطنهم ، في الحرب التي فرضت علينا فرضا ، كان يمكن أن تنتهي منذ شهور قليلة . وينبغي أيضا تذكرها بأن احتلالها المستمر لاراضي جمهورية إيران الإسلامية يعني التشريد والترحيل لعشرات الالاف من المدنيين العراقيين ، وهو أمر يثير القلق في إطار "الشعور الإنساني الذي ظهر مؤخرا عند السلطات العراقية" .

وإذ تنتقد المذكرة المذكورة أعلاه السيد سوماروغا ، رئيس لجنة الصليب الاحمر الدولية الذي قال يوم الاثنين ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ "إنه منذ بدء نفاذ وقف إطلاق النار بين العراق وإيران وإلى الآن لم يتم تبادل سوى ٣٥١ أسيرا معظمهم من العراقيين" ، تلقن المذكرة المجتمع الدولي طريقة مشوهة في الحساب . وفي هذا الصدد ، يمكن ملاحظة أن ربع الاسرى الإيرانيين الذين أعيدوا إلى وطنهم بعد تنفيذ وقف إطلاق النار كانوا من المدنيين الذين يشكل أسرهم في حد ذاته من جانب العراق انتهاكا صارخا لقواعد ومبادئ القانون الدولي . وخلال الفترة ذاتها ، بالإضافة إلى أسرى الحرب العراقيين الـ ٢٥٢ ، الذين أعيدوا إلى وطنهم في العراق ، أفرج عن عشرات غيرهم من أسرى الحرب العراقيين ولكنهم رفضوا العودة إلى وطنهم . والجدير بالذكر أيضا أن جمهورية إيران الإسلامية أعادت من جانب واحد ٢٦٠ أسيرا من أسرى الحرب العراقيين في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وهي عازمة على ألا تسمح للمناورات السياسية العراقية بشأن موضوع أسرى الحرب بأن تشوش سياستها المتمثلة في القيام من جانب واحد بإعادة أسرى الحرب العراقيين إلى وطنهم وفقا لاتفاقية جنيف الثالثة المتصلة بمعاملة أسرى الحرب .

وتقر وزارة الخارجية العراقية صراحة في المذكرة المذكورة أعلاه ، بأن المفاوضات بين البلدين يمكن أن تدوم مدة طويلة . وتكشف هذه الملاحظة بوضوح عن استراتيجية العراق القائمة على تخريب أي تقوم في تنفيذ القرار ٥٩٨ وجعل المحادثات الجارية غير ذات جدوى ، وهذا بدوره يبين أن العراق تنوي مزيدا من الإبطاء لانسحاب قواتها من الاراضي الإيرانية . غير أنه من الواضح تماما بالنسبة للمجتمع الدولي أنه وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي والقرار ٥٩٨ نصا وروحا لا يعتبر انسحاب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليا والذي كان ينبغي أن يتم بدون إبطاء عقب وقف إطلاق النار ، انسحابا إجباريا فحسب ، بل يشكل أيضا شرطا مسبقا للتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات .

وإذا كان لإعراب العراق عن قلقه بشأن محنة أسرى الحرب أي نصيب من الصحة ، فينبغي أن يسحب فورا قواته إلى الحدود المعترف بها دوليا وبذلك يمهد الطريق

للعودة السريعة لأسرى الحرب إلى وطنهم من كلا الطرفين ، بالإضافة إلى عودة المدنيين المحتجزين .

وأكون ممتنا ، غاية الامتنان ، إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمود سادات مدرشاهي

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

- - - - -